Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 11, 2026, 10821

Deanship of Scientific Research

Challenges Facing Applicants for the Enhanced Social Security System: An Analytical Study Based on the David Gill Model

Hammad Ali Saleh Alhammadi*

Department of Sociology and Social Work, Collage of Social sciences, Imam Mohammad bin Saud Islamic University, Riyadh - Saudi Arabia

Received: 6/3/2025
Revised: 25/3/2025
Accepted: 5/5/2025
Published online: 18/8/2026

* *Corresponding author:*
hammad1421@yahoo.com

Citation: Alhammadi, H. A. S. (2026). Challenges Facing Applicants for the Enhanced Social Security System: An Analytical Study Based on the David Gill Model. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(11), 10821.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10821

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed to identify the challenges faced by applicants seeking to benefit from the Enhanced Social Security System by assessing the system's effectiveness in addressing these challenges, using David Gil's model as an analytical framework.

Methodology: The study employed a qualitative approach, as it is categorized as qualitative research. In-depth interviews were used to gather data and insights. The research investigated common challenges encountered by applicants to the enhanced social security system. These challenges were then examined in relation to legal texts and executive regulations through the lens of systems theory and developmental theory. A detailed analysis was conducted based on the five components of David Gil's model, which served as a tool to analyze the challenges. These components include societal issues linked to the system, the underlying goals and values, practical implementation aspects, and the influence of policy interactions.

Findings: The study revealed a total of 18 challenges faced by applicants. These challenges were categorized into three main groups based on the analysis. Some were fully addressed by the enhanced system such as eligibility for males under the age of 60 and the exclusion of individuals with commercial registrations. Others were only partially addressed, such as the eligibility threshold and enabling individuals capable of working. However, some challenges remained entirely unaddressed, notably the handling of beneficiaries' loans.

Conclusion: The findings indicate that several obstacles continue to hinder applicants' access to social security benefits and limit the empowerment of individuals and families seeking support. This highlights the need to continuously review and address the challenges faced by beneficiary families, ensuring that system policies remain aligned with both local and global developments.

Keywords: Challenges facing beneficiaries, enhanced social security system, social work, David Gil's model.

المتقدمين للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور: دراسة تحليلية في ضوء نموذج "ديفيد جل"

حمّاد بن علي صالح الحمّادي*

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرف إلى التحديات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور، من خلال تقييم فاعلية نظام الضمان الاجتماعي المطور في معالجة هذه التحديات، وذلك باستخدام نموذج "ديفيد جل" كإطار تحليلي.

المنهجية: اتبعت الدراسة المنهج الكيفي حيث تعتبر من الدراسات النوعية، واستخدمت المقابلات المعمقة للحصول على البيانات والمعلومات، حيث تم استقصاء التحديات الشائعة التي يواجهها المتقدمون للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطوّر، وجرى بعد ذلك إخضاع التحديات الشائعة للنصوص النظامية واللوائح التنفيذية في ضوء نظرية الأنظمة والنظرية التنموية، وبناء على تحليل دقيق وفق عناصر نموذج ديفيد جل الخمسة التي كانت وسيلة لتحليل تلك التحديات، التي تشتمل على القضايا المجتمعية المرتبطة بالنظام، والأهداف والقيم التي يستند إليها، والجوانب التطبيقية، وتأثير تفاعل السياسات المختلفة فيما بينها.

النتائج: اتضح أنّ هناك العديد من التحديات وقد بلغت 18 تحديا، واجهت المتقدمين للاستفادة من الضمان. وقد أمكن من خلال التحليل تصنيف هذه التحديات إلى ثلاث فئات أساسية، إذ تبين أنّه جرت معالجة بعضها بشكل كامل في النظام المطور، مثل استفادة من هم أقل من 60 سنة من الذكور، واستبعاد من يملكون سجلًا تجاريًا، وتمت معالجة بعضها الآخر معالجة جزئية، مثل الحد المانع، وتمكين القادرين على العمل، كما بقيت بعض التحديات دون أي معالجة صريحة، وتمثلت في التعامل مع قروض المستفيدين.

الخلاصة: وبناءً على ما سبق، اتضح أن هناك العديد من العقبات التي تعيق المتقدمين للضمان، وتؤثر على تمكين الأفراد والأسر الراغبة بالحصول على ضمان اجتماعي، وهذا يحتاج إلى النظر في مثل هذا المشكلات لدى الأسر الضمانية، ومن ثم العمل على تعديلها بشكل دوري، حتى تتواكب مع التغيرات المحلية والعالمية.

الكلمات الدالة: التحديات التي تواجه المستفيدين، الضمان الاجتماعي المطور، الخدمة الاجتماعية، نموذج ديفد جل.

المقدمة

يعد الضمان الاجتماعي سمة من سمات الشعوب في مختلف العصور، مهما اختلفت تسميته، ففي العصور الإسلامية كانت المساعدات تصرف من بيت المال لمن يستحقها من الفقراء والمساكين ومن في حكمهم، كما ورد في كتاب الله الحكيم. ويلاحظ أن المجتمعات المعاصرة سواء كانت إسلامية أم غير إسلامية، عربية أم غير عربية، تسعى إلى حماية كيان المجتمع بإيجاد برامج لمساعدة المحتاجين، مما يسهم في حماية المجتمع من الآثار المترتبة على شدة الحاجة. وبالرغم من قدم برامج الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية ومختلف دول العالم، إلا أن المستقرئ يستكشف أن هناك تغيرا ملحوظا في تلك البرامج، وذلك لانصباب التركيز على تكريس المفاهيم الرعوية، كون مفاهيم الضمان الاجتماعي المنظم في بداياتها (الحمادي والبار، 2015). وقد أجريت العديد من تلك الدراسات التي تطالب بتعديل تلك السياسات؛ لتصبح أكثر فاعلية لخدمة المستفيدين (القحطاني 2014؛ الحمادي، 2019)

تقوم فلسفة الرعاية الاجتماعية على أن الإنسان هو مركز اهتمام الدول والمجتمعات، فهو بحاجة إلى خدمات وأنشطة وبرامج تتناسب مع احتياجاته الفردية والأسرية وإمكاناتهم وقدراتهم التي يمتلكونها، بهدف المساهمة في تذليل الصعوبات التي تواجههم في حياتهم رغبة في تحسين أدائهم الاجتماعي. وقد هدفت الدول إلى توفير الحياة الكريمة للفئات والشرائح التي تقع ضمن دائرة الحاجة والعوز والنأي بهم عن حالات نقص في الموارد والاحتياجات الأساسية للحياة أو غيرها من الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى خلل في توازن المجتمع ومن ثم تقود الأسر إلى مستوى الفقر (حمزة، 2015). وقد انضوت تحت السياسات والأنظمة الاجتماعية مجموعة من برامج الرعاية الاجتماعية والتنموية، والتي تكفل حق فئات المجتمع الفاقدة للقوة الاجتماعية، والغالب عليها صفة تلازم عدم القدرة والحرمان. وقد جاء البناء الاجتماعي للمجتمعات في مضمونه وتكوينه يشكل عائقاً عن التغير والتغيير في نمطية الثقافة السائدة في الدول. وفي ذات السياق تظهر بعض السياسات الاجتماعية مثل أنظمة الضمان الاجتماعي الحديثة نوعاً من التحديات للفئات المحتاجة نحو سد احتياجاتهم الأساسية، فالأنظمة الجديدة صممت لمعالجة الكثير من التحديات التي تواجه الأسر المحتاجة (الصغير، 2012)، وكذلك أتت لوائحها التنفيذية.

سعت الدول إلى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ونظمها لتوجيه برامجها لخدمة الفئات الأشد احتياجا في المجتمعات مثل المساكين والفقراء، وغالبا ما يتم تأطير ذلك من خلال وزارات الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من خلال التركيز على الملائة المالية للمحتاجين، ومدى كفايتها لسد احتياجاتهم الأساسية للعيش حياة بحدود الكفاف، عوضا عن التركيز على التصنيف والاستحقاق وفقا للفئة التي ينتمي إليها المحتاج (نظام الضمان الاجتماعي المطور، 2022). يضاف إلى ذلك تقديم بعض الخدمات التي تمنح من خلال القطاعات غير الربحية، وذلك بإشراف وتمكين وتنظيم الوزارات المعنية. إن مساعدة المحتاجين تتم من خلال وكالات الضمان الاجتماعي عبر الوزارة المعنية.

مشكلة الدراسة

تم تحديث نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في عام 2022، حيث مثَّل نظام الضمان الاجتماعي الحديث تحولا جوهريا في أساليب وصول مخصصات الضمان الاجتماعي لمستحقيها الفعليين. مما خوَّل الممارسين الاجتماعيين من الإبداع في عمليات تمكين المتقدمين المستحقين للحصول على الخدمات التي يستحقونها وفقا لملاءتهم المالية التي تعينهم على الوصول إلى حد الكفاف الذي يساهم في استقرار حياة هذه الأسر والأفراد، ويساعدهم على الاطمئنان على توفر المتطلبات الأساسية للحياة، ويدفعهم إلى خوض تجارب الاستقلال عن الضمان دون قلق من انقطاع مصدر الدخل الثابت الذي يسد الاحتياجات الأساسية لأبنائهم وأسرهم، مما يتح لهم البحث عن فرص جديدة لتحسين حياتهم كأفراد، ومن ثم أسر تساهم في صناعة مجتمعات مستقرة.

السياسات الاجتماعية تواجه تحديات كبيرة في تقليل الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حركة التصنيع. ومنذ أن تبنت الأمم المتحدة مفهوم الرعاية الاجتماعية عام 1968، أصبحت السياسات الاجتماعية أداة أساسية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات المختلفة في المجتمع، مع التركيز على الجوانب الوقائية، التنموية، العلاجية، والاندماجية. ويبرز الدور المتكامل لهذه السياسات مع الخدمة الاجتماعية في تحديد التحديات وأوجه القصور في الأنظمة، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة حياة المستفيدين (الخمشي، 2019).

ومن خلال الممارسة تبين أن فهم التحديات التي تعيق المتقدمين للضمان والفئات الضمانية يعد أمرا ذا أهمية بالغة في ظل تطبيق نظام الضمان الاجتماعي المطور، خاصة أن له دورا فاعلا في حل العديد من التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان، والتقليل من المستبعدين بسببها، وحتى يمكن حصر ما بقي من تحديات تواجه المتقدمين للحصول على الضمان، لكي تتماشى مع متطلبات المجتمعات والاحتياجات المعاصرة التنموية والتمكينية، ليتحول الأفراد والأسر إلى منتجين ومساهمين في دفع عجلة التنمية في بلدانهم.

وبالنظر إلى واقع المملكة العربية السعودية، نظام الضمان الاجتماعي المطور يسعى للوصول إلى الفئات الأشد حاجة في المجتمع بغض النظر عن

التصنيف في النظام السابق للحالة الاجتماعية، وتضمنت أحكام النظام المطور وصول مخصصات الضمان للمستحقين مع العمل على تمكينهم من أجل السعي لتحقيق الاستقلال المالي، بالإضافة إلى دعمهم للتحول من مستفيدين محتاجين إلى مستفيدين منتجين فى المجتمع، مع توفير المتابعة والرقابة العالية لهذه العمليات لتحقيق الأهداف. (نظام الضمان الاجتماعي المطور، 2022).

وقد بدأ هذا التوجه منذ أكثر من عقدين، حيث انطلقت جهود الجمعيات الخيرية والمؤسسات الحكومية لدعم الفقراء من خلال برامج تركز على التمكين والتنمية. وتعزز هذا التوجه مع إطلاق رؤية المملكة 2030 التي أكدت على التنمية المستدامة ورفع كفاءة البرامج الاجتماعية.

في هذا السياق، يعد تحليل السياسات الاجتماعية عملية علمية ومنهجية تهدف إلى تحسين الفاعلية، وتحقيق الأهداف المرسومة. ويُعد نموذج ديفيد جل أداة تحليلية بارزة في هذا المجال، لتوفيره إطاراً متكاملاً لتحليل السياسات الاجتماعية وتقييم مسارها وأهدافها (Gil,1992).

ومع مرور ثلاث سنوات على تطبيق نظام الضمان الاجتماعي المطور، أظهرت النتائج معالجة العديد من التحديات التي واجهت الفئات المستفيدة. ومع ذلك، ظهرت تحديات جديدة تتطلب تحليلًا دقيقًا لتحديدها والتي تشكل عائقًا أمام تحقيق أهداف النظام. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على **التساؤل الرئيس: ما التحديات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية في ضوء نموذج ديفيد جل.**

وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الاتية:

- كيف يمكن تحليل التحديات الشائعة التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور بشكل **كامل** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.
- كيف يمكن تحليل التحديات الشائعة التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور بشكل **جزئي** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.
- ما التحديات التي لم يتم معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطور بشكل **كامل** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس وهو معرفة التحديات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية في ضوء نموذج ديفيد جل، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة التحديات الشائعة التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور، والتي تمت معالجتها بشكل **كامل** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

2- معرفة التحديات الشائعة التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور، والتي تمت معالجتها بشكل **جزئي** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

3- معرفة التحديات التي لم يتم معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطور بشكل **كامل** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:**

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الدول والمجتمعات في السنوات الأخيرة والعقد الأخير بشكل خاص في حراك سريع نحو صنع سياسات اجتماعية تهدف إلى معالجة احتياجات الأفراد والأسر بطريقة تحفظ كرامتهم في حدود الكفاف، دون تعطيل لما لديهم من إمكانات، مما يحررهم من الاتكال على المساعدات وعدم السعي لتطوير أنفسهم والبحث عن الفرص الجديدة التي تحسن من معيشتهم وبالتالي الاعتماد على أنفسهم.
- وقد أسهمت هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية التي سارت في هذا الاتجاه، وكان لها دور في مساعدة الاخصائيين الاجتماعيين على استكشاف التحديات التي كانت تعيق المحتاجين من الاستفادة من الضمان الاجتماعي وتم استدراكها في نظام الضمان الاجتماعي المطور، بالإضافة التعرف إلى أبرز التحديات الجديدة التي ظهرت مع تطبيقه.

- **الأهمية التطبيقية:**

- تحليل فعالية سياسات الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية.
- قد تساعد هذه الدراسة في تقييم فعالية برامج الضمان الاجتماعي الحالية، مما يمكن صانعي السياسات من تحديد نقاط القوة والضعف.
- توجيه التحسينات من خلال الفهم العميق لتأثير السياسات على الفئات المستهدفة، يمكن تحديد مجالات تحتاج إلى تحسين وتعديل

استراتيجيات التنفيذ.

- تزود هذه الدراسة صانعي القرار بمعلومات وبيانات موثوقة يمكن استخدامها لتصميم سياسات جديدة أو تعديل السياسات الحالية بناءً على النتائج المستخلصة.

- قد تساعد هذه الدراسة في فهم احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة، مثل كبار السن، المعاقين، والعاطلين عن العمل، مما يمكن من تطوير برامج مخصصة تلبي احتياجاتهم.

- قد تؤدي إلى الاهتمام بالفئات المهمشة والهشة اقتصاديا.

- مصطلحات الدراسة ومفاهيمها الإجرائية:

- التحديات: يُقصد بالتحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي هي تلك المشكلات والصعوبات التي تواجههم عند الرغبة في التسجيل في الضمان الاجتماعي هم وأسرهم.

- المستفيدين: ويقتصر الانتفاع من هذا البرنامج على السعوديين المقيمين داخل المملكة العربية السعودية إقامة دائمة ممن تتوفر فيهم الشروط المبينة في هذا النظام، ويستثنى من شرط الجنسية المرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملته التي هي أولا منه، وكذلك أبناء الأرملة السعودية من زوجها الأجنبي، كما يستفيد من أحكامه المعوقون، والأرامل ذوات الأيتام، والأيتام ممن لا تتوفر لديهم وثائق اثبات الجنسية السعودية ولديهم بطاقات تنقّل وذلك وفقًا للشروط التي تبنها لائحة الضمان الاجتماعي.

- الضمان الاجتماعي: صرف مبلغ مالي شهري للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي حسب الفئة التي ينتمي إليها المستفيد أو الإحالة الاجتماعية له (وأموال هذا البرنامج من الزكاة).

- الضمان الاجتماعي المطور: وهو النظام الذي تم تحديثه لصرف مبلغ مالي شهري للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي للمستفيد حسب الأشد حاجة، مع تمكينهم لتحقيق الاستقلال المالي لتحويلهم من أفراد محتاجين إلى أفراد منتجين، وذلك من خلال الخدمات الإلكترونية. (الموقع الإلكتروني للنظام على الإنترنت).

- نموذج ديفيد جل: هو نموذج لتحليل السياسات الاجتماعية كموجه نظري لأي دراسة، وقام النموذج بوضع مجموعة من الأبعاد وعددها خمسة أبعاد التي يتم في ضوئها تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف إلى مسارها واتجاهاتها في المجتمع ومدى تحقيقها لأهدافها التي وضعت لها من أجل تطوير السياسة الاجتماعية القائمة أو إصلاحها وتعديلها أو تغييرها أو إبقائها أو إلغائها(جل، 1992).

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد البحث عن تحقيق الشمولية والعدالة الاجتماعية هما الهدفان الأساسيان للضمان الاجتماعي، وذلك عن طريق انسياب الضمان الاجتماعي للسياسة العامة، والبحث عن آلية إدارة وتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي. وقد خرجت الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي من خلال عملية البحث عن الحلول المتكاملة بعشر سياسات اجتماعية لتطوير نتائج الضمان الاجتماعي، من أهمها: (الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي [1]، 2008).

تسهيل آمال التعليم والتدريب خلال سنوات الحياة، تعزيز فرص سوق العمل للرجال والنساء، مواجهة تحديات العمالة غير الآمنة وتواريخ العمل غير الثابتة، ضمان المساواة بين الجنسين، عكس النزعة نحو التقاعد المبكر، وتحسين سياسات الاستمرار في العمل، تعزيز السلامة والصحة في بيئة العمل. وهذه من الأسس التي بني عليها نظام الضمان الاجتماعي المطور.

رغم وجود بعض التحديات التي تواجه الراغبين في الحصول على الضمان الاجتماعي إلا أن هناك من يستطيعون الدخول في الضمان الاجتماعي من غير وجه حق، ومن ثم الحصول على مساعدات غير مستحقة، ولذلك تم تطوير نظام الضمان الاجتماعي لمعالجة مثل هذه التحديات.

وهذا يفسر دخول بعض الأسر التي لا تستحق الضمان الاجتماعي، وعدم اكتشافها لعدم ظهور اكتفائها، وخاصة في المناطق الريفية التي لا تخرج منها غالبا، حيث تبقى الأسر بلا سعي للحصول على تدريب أو عمل أو إنشاء مشروع صغير. ولعل مما لا شك فيه أن للأسرة دورًا أساسيًّا في تلقي أفرادها أدوارهم المستقبلية المتوقعة، مع عدم إغفال أثر البيئة المحيطة بهم جميعا (الخطيب، 2009).

وهذا ما سعى نظام الضمان الاجتماعي المطور لمعالجته، من خلال التركيز على الملاءة المالية للأفراد والأسر، وليس حسب الفئات الذي كان معمولا به سابقا.

وهذا التوجه من شأنه أن يفيد القائمين على برنامج الضمان الاجتماعي في مراجعة معايير الاستحقاق للضمان الاجتماعي، وفي وضع آليات محدده للمستحقين والمحتاجين لعمليات تأهيلية تُستثمر فيها قدراتهم وقدرات أفراد أسرهم وتُنمَّى لتصبح الأسرة وأفرادها قادرين على الاعتماد على أنفسهم على المدى البعيد، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بمعرفة خصائص الفقير أو الفئة المستهدفة، كما ورد في حديث الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم

عندما طلب منه ذلك الصحابي المساعدة، فعرَّفه بما يملك من إمكانات مهما كانت قليلة، ثم أمره بالاحتطاب، فاستغنى خلال فترة وجيزة تقدَّر كما جاء في الحديث بأسبوعين، وذلك منهج نبوي يُقتدى به في تأهيل الفقراء والمحتاجين (الحمادي والبار، 2015). والنظام الاجتماعي المطور يساعد على ذلك، ويساهم في تحسين الملاءة المالية للمستفيدين.

نظرية النظم:

تستند هذه الدراسة على نظرية الأنظمة في الخدمة الاجتماعية كموجّه لها، حيث تشير هذه النظرية إلى فهم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات التي يعشون فيها والنظم الاجتماعية الشاملة، وغالبا ما تسعى إلى فهم كيفية حدوث التفاعل بين النظم وتأثير بعضها على بعض. فقد أشار سينق وأزمان (2022) إلى أن نظرية الأنظمة تتعلق بالاعتماد والتأثير المتبادل بين الأنظمة المختلفة، وأنها تؤكد على أهمية الأنظمة في الخدمة الاجتماعية ولعمل الاخصائيين الاجتماعيين. وقد أشارا إلى أن هذه النظرية تتكون من النظام والبيئة والتفاعل والتوازن. فالنظام هو مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهداف مشتركة، والبيئة هي المحيط الخارجي، والتفاعل يقصد به التفاعل والتبادل بين النظم والأفراد الأسر، والتوازن يقصد به حالة النظام في ثباته واستقراره. وقد أكد ترنر (2017)، على أن نظرية النظام لها تأثير كبير على الاخصائيين الاجتماعيين. لقد اهتمت الخدمة الاجتماعية بنظرية النظم من ناحية أن الأفراد جزء من بيئاتهم، وأننا نتشكل بواسطة مجموعة من النظم المترابطة في البيئة التي نعيش فيها، وهذه الأنظمة مرتبطة بالمجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أكد ميسيمر وروبرت وبرومان (2017) أنه في حالة التعرف على جزئية من المعرفة في النظام سيؤدي إلى معرفة بقية الأجزاء، كما أنه يمكن التحكم في الأنظمة عند الرغبة بذلك أو عدم التحكم بتلك الأنظمة من حيث تنفيذ التغييرات، وذلك بناءً على ما يتم جمعه من المعلومات من النظام.

وقد أشارا فرانكل، وكروبف، وغرين، (2017) إلى أن التنمية والتطوير والتغيير يحدث عندما يتأثر الأفراد والأسر ببيئاتهم، ودون ذلك لا يحدث التغيير. وقد أشار كونين، دي رويتر، جيرونيموس، وفان دير غاغ، (2019) إلى إمكانية تحليل الأنظمة من خلال منهجيتين، الأول منهما: المنهج المقطعي، وذلك عند وجود تفاعل بين نظامين اجتماعيين، والمنهج الآخر هو: المنهج التنموي الذي يركز على الأغلب على التغيير المتدرج في النظام خلال مدة زمنية محددة، وعليه سيتم استعراض النظرية التنموية.

بناء على ما سبق، فإنه يمكن جمع بيانات عن الأنظمة المطبقة، ودراسة تأثيراتها على الأفراد والأسر والمجتمع في نظام الضمان الاجتماعي المستهدف في هذه الدراسة، وذلك من أجل إحداث التغيرات المرغوبة المحسنة لأوضاع الأسر الضمانية، وذلك ما تهدف إليه هذه الدراسة الساعية إلى معرفة التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي من أجل إحداث التعديلات المناسبة على النظام المطور بشكل تدريجي وبما يخدم المستهدفين والبيئة التي يعيشون فيها.

النظرية التنموية

أشارت نظرية الأنظمة إلى أنه يمكن تحليل السياسات من خلال المنهج التنموي، ومن هنا فإن النظرية التنموية تشير إلى العديد من الأفكار في كيفية التقدم والتغيير الإيجابي في المجتمعات، ومن هذه الأفكار الحديث عن مفاهيم التنمية والتحديث الاقتصادي، وهذا التحديث يعزز المساواة والفرص، الخدمة الاجتماعية التنموية هي منهجية تعتبر حديثة للتدخل، وهي تؤكد على ضرورة الاستثمار الاجتماعي فيها عند الممارسة.

فقد أشار الرومي (2008) إلى أن مفهوم التنمية كان يقتصر في البدايات على البعد الاقتصادي فقط، ثم نشأ اهتمام بالبعد الاجتماعي، تلاه اهتمام بالبعد البيئي، وفي الأخير تبلور هذا المفهوم وأطلق عليه التنمية المستدامة ليشمل جميع تلك الأبعاد الثلاثة، وبذلك يشمل حاضر الإنسان ومستقبله.

ويؤكد المنهج التنموي المشار إليه آنفاً على ضرورة الدعم المادي لعملاء الخدمة الاجتماعية، مع التركيز على الفئات الهشة ككبار السن أو المعاقين أو المشردين أو المعاقين فكريا. واستمر مفهوم التنمية الاقتصادية حتى الوصول إلى مدخل الحاجات الأساسية للإنسان والذي قدمه ستريتن (streeten,1979) وهو مدخل يركز على عدالة التوزيع من خلال إشباع تلك الحاجات الأساسية، مثل الحاجة للمأكل والمأوى والصحة والتعليم. ويتم قياس ذلك من خلال ما طوره موريس (Morris, 1979) للمقارنة بين ما حققته الدول في مجال اشباع الحاجات الأساسية، وهو ما سُمِّي بمقياس جودة الحياة. وفي هذا المدخل يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بمساعدة العملاء على الاستفادة من الفرص التنموية والاقتصادية، والاندماج في الحياة الاجتماعية. وهذه النظرية تساعد على تحليل التحديات التي تواجه مستفيدي الضمان الاجتماعي، من ناحية قياس مدى قدرتها الإشباعية لتلك التحديات وفقاً لنموذج ديفيد جل، هل تم إشباعها بشكل كامل، أم نسبي، أم لم يتم لها الإشباع.

نموذج "ديفيد جل"

تنطلق هذه الدراسة من نظرية الأنظمة والنظرية التنموية، معتمدةً على نموذج ديفيد جل لتحليل السياسات الاجتماعية كموجه نظري للدراسة. وضع جل مجموعة من الأبعاد أو العناصر التي يتم في ضوئها تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسارها واتجاهاتها في المجتمع ومدى تحقيقها لأهدافها التي وضعت لها من أجل تطوير السياسة الاجتماعية القائمة أو إصلاحها وتعديلها أو تغييرها أو إبقائها أو الغائها، وهنا استعراض للعناصر

الرئيسة التي قام عليها بناء نموذج ديفيد جل لتحليل السياسات الاجتماعية (جل، 1992):

البعد الأول: مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية، وتتضمن: التعرُّف إلى طبيعة هذه القضايا ومجالاتها، وتحديد مجال تأثير هذه القضايا، وتعيين النظريات والفروض العلمية التي تتصل بالجوانب الدينامية للسياسة.

البعد الثاني: التعرف إلى الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية، وتتضمن: تحديد الأهداف، وتحليل الجوانب الأيديولوجية المتصلة بالأهداف، ومناقشة القيم التي أثّرت في تحديد هذه الأهداف، ومناقشة النظريات والفروض العلمية المحددة لاستراتيجيات العمل، وتحديد المستهدفين من السياسة الاجتماعية وتوزيعهم الجغرافي والديمغرافي، ومناقشة الآثار والنتائج التي تحققت بعد تنفيذ السياسة.

البعد الثالث: الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية، وتتضمن: مناقشة التغييرات الكمية والكيفية، ومناقشة تأثير هذه التغيرات، ومناقشة التغيرات التي حدثت في البناء الطبقي، ومناقشة التغيرات الكمية والكيفية التي حدثت للأفراد فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، والتعرف إلى مدى تحقيق الجوانب الآتية: مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات، ومناقشة النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على حدوث تلك التغيرات التي تتصل بالجوانب التالية: مستوى معيشة المواطنين، ظروف حياة الأفراد والجماعات، طبيعة العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

البعد الرابع: التعرف على أثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية وبين القوى المؤثرة في وضع وتنفيذ هذه السياسة. وتتضمن: تحليل القوى السياسية المختلفة، تحليل القوى التي تقاوم أو تعوق حركة التغير، مناقشة تأثير القوى السياسية الخارجية، مناقشة تأثير سياسات اجتماعية أخرى في المجتمع، محاولة التوصل إلى مجموعة من الحقائق والنتائج والتوقعات التي يمكن أن تفيد عند وضع وتطبيق السياسات الاجتماعية المستقبلية.

البعد الخامس: وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية، وتتضمن: تخيُّر الباحث لأحد مسارين أو طريقتين حسب ما يراه ديفيد جل: الأولى: التوصل إلى سياسات اجتماعية بديلة يكون لها نفس أهداف السياسة الاجتماعية الحالية، ويكون الاختلاف في أساليب ووسائل تحقيق الأهداف. الثانية: التوصل إلى سياسات اجتماعية بديلة يكون لها أهداف مختلفة ولكن هذه السياسة تتبنى نفس القضايا التي تتبناها السياسة الاجتماعية، ويكمن دور الخدمة الاجتماعية في صنع وتنفيذ السياسات الجديدة أو السياسات موضع التحليل.

وسوف يتم في ضوء نموذج ديفيد جل تحديد التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي، والتي كانت تعيقهم في الحصول عليه والكيفية التي تم فيها معالجتها في النظام الاجتماعي المطور، والتحديات التي لم يتم معالجتها، وفرص التحسين فيها.

الدراسات السابقة:

باستقراء الدراسات السابقة ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي وسياساته والتحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور، اتضح أن هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية تعديل السياسات بما يحقق مصلحة المتقدمين للضمان الاجتماعي، ويحد من الصعوبات التي تواجههم، ويمكِّن الاخصائيين الاجتماعيين العاملين معهم من مساعدتهم، وبالتالي تسهيل حياة المتقدمين للضمان الاجتماعي، وذلك مما يعود نفعه على المجتمع، ومن هذه الدراسات:

أجرى أبو زيتون وأبو تايه (2024)، دراسة بعنوان "واقع المرأة في القطاع غير الرسمي" وتكون مجتمع الدراسة من النساء في المملكة الأردنية الهاشمية، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة النساء العاملات في القطاع الخاص في محافظة معان، وتوصلت الدراسة إلى أن اغلب المبحوثات مستفيدات من الضمان الاجتماعي، ومن التحديات التي تواجههن: وجود بيئة عمل غير سليمة، ووجود التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم الأمان الوظيفي.

وقام الجهني (2021)، بإجراء دراسة حول " المشكلات التي تواجه العاملات في سوق العمل السعودي" وتبين ان أبرز المشكلات التي تواجه العاملات في سوق العمل السعودي هو الأمن الوظيفي، وقلة التدريب، مما يظهر أثره في عدم المساعدة على النجاح في العمل.

وأجرى شعشوع والشهري (2019)، دراسة بعنوان " التحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص" ، حيث تبين ان ابرز التحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص التحديات الاجتماعية المتمثلة في النظرة السلبية لعمل المرأة في المراكز التجارية، وصراع الأدوار بين مهام العمل والمتطلبات الأسرية، وقلة العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والأقارب بسبب ضغوط العمل. ب/ التحديات الاقتصادية التي تمثلت في تدني الأجور، وغياب الأمان الوظيفي، وعدم توفر حضانة للأطفال، واستراحة للموظفات.

وتوصلت دراسة العواودة، وابو زيتون (2019)، والمعنونة بـ"مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل" إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل يكلف المجتمعات تكاليف باهظة، إذ إن مشاركتها تحقق مكاسب وعوائد ليست اقتصادية فقط، بل واجتماعية تعود على المجتمعات بالخير الوفير. وهذ التحديات والمشكلات تقلق الأسر الضمانية التي لديها رغبة في التدريب والتأهيل والحصول على فرصة عمل أو افتتاح مشروع صغير.

توصلت الحمَّادي (2019)، في دراستها حول " التحديات التي تواجه المستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي" الى أبرز النتائج وهي أن هناك

مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه المستفيدات، تمثّلت في عدم تواصل الضمان الاجتماعي معهن عند وجود فرص تدريب أو عمل، وكذلك قلقهن من انقطاع مساعدة الضمان الاجتماعي عند العمل، وهو من أكبر التحديات التي يواجهنها.

ومن الدراسات ذات العلاقة دراسة العمرو، والسند (2018)، التي قامت حول " تحديد احتياجات الأسر الضمانية المحتاجة: حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة لزيادة المساعدات المالية لهم، مع التركيز على أهمية السكن لارتفاع تكاليفه.

كذلك توصلت دراسة الحمّادي والبار (2015) ، حول " خصائص المستفيدين من الضمان الاجتماع" -والتي أجريت في الرياض- إلى أهمية إجراء بعض المراجعة والتعديلات على سياسات الضمان الاجتماعي، واقتراح عدد من البرامج التنموية والتمكينية للتعامل مع احتياجات المستفيدين، بناءً على خصائصهم التي قد تؤدي إلى وجود بعض التحديات التي تعيق استفادتهم من الضمان، وهذا ما سعى إليه نظام الضمان الاجتماعي المطور.

كما أكدت دراسة القحطاني (2014)، والمعنونة بـ" مستوى الرضا تجاه الاجراءات والارشادات المرتبطة بتقديم الخدمات من الضمان الاجتماعي" على عدم رضا عن مستوى الاجراءات والارشادات المرتبطة بتقديم الخدمات من الضمان الاجتماعي والاهتمام بالمستفيدين والتواصل معهم، وهذه من التحديات التي تواجه المستفيدين من الضمان الاجتماعي، إذ تحتاج إلى تحسين يمكِّنهم من الحصول على الخدمات وفقا لاحتياجات المتقدمين للضمان والمستفيدين. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية تحسين جميع المعاملات ذات العلاقة بالجهات الأخرى من أجل الحصول على الخدمات التي يستحقها المستفيدون، تلك التي يوفرها الضمان الاجتماعي، وذلك ما تم استدراكه في نظام الضمان الاجتماعي المطور.

وأشارت دراسة قام بها الصغير (2012)، حول " نظم الضمان الاجتماعي في دول الخليج" إلى أن نظم الضمان الاجتماعي في دول الخليج تستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك ببسط قواعد على فئات جديدة من المستفيدين، وتيسير الاجراءات. وأن الفئات المستفيدة غالبا من الفئات الضعيفة والمهمشة، التي تواجه بعض التحديات عند استكمال اجراءات الحصول على الضمان أو الفرص التدريبية وغيرها من الخدمات، وتيسير الإجراءات يساهم في معالجة تلك التحديات.

وفي دراسة المشيخي (2012)، حول " نظام الضمان الاجتماعي" أشار إلى أن نظام الضمان الاجتماعي لا يصل أحياناً إلى المستحق الفعلي، وهذه من التحديات، بل أكد على أن من بينهم فئات هم من غير المستحقين. كما أن الضمانيين لا يساهمون في بناء مثل هذه السياسات، وكذلك الحال للأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون بشكل مباشر مع المستفيدين وهم أعلم بما يصلح أحوالهم وضرورة تفعيل أدوارهم. كما طالبت الدراسة بتحديث وتغيير جذري للوائح نظام الضمان الاجتماعي لمواكبة الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

كما أكدت دراسة الخمشي (2011)، حول " التحديات التي تواجه الاخصائيات الاجتماعيات في الضمان الاجتماعي" على أن هناك مجموعة من التحديات تواجههن منها: قلة الدورات التدريبية للأخصائيات الاجتماعيات الممارسات في الضمان الاجتماعي، كما أكدت على بعض التحديات الأخرى التي جاء منها: ضعف قنوات التواصل بين الأخصائيات الاجتماعيات والمستفيدات والجهات ذات العلاقة، لتسهيل الحصول على الخدمات، وكذلك عدم إشراك الأخصائيات الاجتماعيات في القرارات ذات العلاقة بالمستفيدات.

- **الدراسات الأجنبية:**

وأجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (2019)، دراسة بعنوان " التأثير الاقتصادي للضمان الاجتماعي" " The Economic Impact of Social Security on Fiscal Sustainability" وبحثت هذه الدراسة في كيفية تأثير نظم الضمان الاجتماعي على استدامة المالية العامة. وتوصلت الدراسة الى أن الاستثمار في الضمان الاجتماعي يعزز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاستهلاك، لكن يتطلب إصلاحات لضمان الاستدامة.

كما أجرى معهد الأمم المتحدة للبحوث في التنمية الاجتماعية (2016)، دراسة بعنوان أثر الضمان الاجتماعي على الفقر " Social Protection and the Poor: The Role of Social Security in Poverty Alleviation" حيث تناولت هذه الدراسة كيف تسهم نظم الضمان الاجتماعي في تقليل الفقر في الدول النامية. توصلت النتائج إلى أن برامج الدعم المباشرة تساعد على رفع مستوى المعيشة، وتحسين الأمن الغذائي للفئات الفقيرة.

- تسلط هذه الدراسات الضوء على أهمية نظم الضمان الاجتماعي، وتأثيراتها المتنوعة على الفقر، الاقتصاد، الصحة النفسية، وسوق العمل. كما تؤكد على ضرورة النظر في التحديات والمستقبل لضمان استدامة فعالية هذه الأنظمة.

من خلال ما تم استعراضه من دراسات يتضح أن جميع الدراسات قد تمت قبل صدور نظام الضمان الاجتماعي المطور، لذلك فإنه من المتوقع أن تكون هناك تحديات تمت معالجتها بشكل كامل، وأخرى تمت معالجتها بشكل جزئي، وأخرى لم تتم معالجتها. وجميع الدراسات السابقة تتحدث عن المستفيدين ولا تتحدث عن المتقدمين للضمان الاجتماعي وهذه الدراسة الوحيدة التي تتحدث عن المتقدمين والتحديات التي تواجههم. كما تبين أن الغالبية العظمى من هذه الدراسات هي من الدراسات الوصفية، التي استعانت بمنهج المسح الاجتماعي بالحصر الشامل أو بالعينة، وغالبا باستخدام واحدة من أدوات جمع البيانات وهي الاستبانة، أي يغلب عليها أنها دراسات كمية، وندر وجود الدراسات التي قامت باستخدام المنهج الكيفي مع نفس العينة المستهدفة في هذه الدراسة، باستثناء دراسة الحمّادي والبار، التي استخدمت أداة الاستبيان والملاحظة لجمع البيانات، أما الدراسة الحالية،

فإنها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث المنهج العلمي في أنها تعتمد على استخدام منهجية تحليل المضمون من خلال حصر التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان، للوصول إلى مستهدفات هذه الدراسة لتمكين الفئات الضمانية.

المنهجية والتصميم

- **منهجية الدراسة:** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النوعية، واستخدمت منهجية تحليل المضمون من خلال تحليل نصوص نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية، وتمت عملية التحليل باستخدام المنهج الكيفي، حيث تم استقصاء التحديات الشائعة التي يواجهها المتقدمون للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطوّر، وجرى بعد ذلك إخضاع التحديات الشائعة للنصوص النظامية واللوائح التنفيذية في ضوء نظرية الأنظمة والنظرية التنموية، وبناء على تحليل دقيق وفق عناصر نموذج ديفيد جل الخمسة والتي كانت وسيلة لتحليل تلك التحديات، التي تشتمل على القضايا المجتمعية المرتبطة بالنظام، والأهداف والقيم التي يستند إليها، والجوانب التطبيقية، وتأثير تفاعل السياسات المختلفة فيما بينها، وقد تم الحديث في نهاية الدراسة –عند الإشارة إلى جملة من التوصيات- عن السياسات البديلة المقترحة لمعالجة أي تحديات في النظام. وقد نتج عن ذلك التحليل رصد العديد من التحديات التي عالجها النظام المطور بشكل كامل، وتحديات عالجها بشكل جزئي، وتحديات لا زالت تحتاج إلى تحسين، مما ساهم في اقتراح حلول وسياسات بديلة لمعالجتها.

- مجتمع الدراسة تكون مجتمع الدراسة من الأشخاص المتقدمين لنظام الضمان الاجتماعي المطور والمستفيدين منه في المملكة العربية السعودية. أما عينة الدراسة؛ فتكونت عينة عشوائية من مما يقوموا بمراجعة مؤسسة الضمان الاجتماعي بهدف الاستفادة من خدماتها، حيث يرغبون بالاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي، لكن هناك تحديات تواجههم، فمن خلل 22 مشارك تم تحديد التحديات الشائعة التي ترتبط بنظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية، و تُشكل تحدي أمامهم بعدم الاستفادة من هذا النظام، تم اختيار العينة بالطريقة العمدية وهم من المراجعين لتلك المكاتب والذين يرغبون بالاستفادة من نظام الضمان المطور أو استفادوا منه، وهم ممن لهم خبرة في هذا النظام ومن خلال المشاركين تم معرفة نقاط النظام التي تشكل تحدي امام المتقدمين الذين يرغبون الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم كراغبين في الاستفادة، وتم الاستفادة من دراسة الحمادي (2024) كمصدر للبيانات الثانوية لهذه الدراسة، فقد أكد في دراسته على أهمية استشارة الإخبارين من الأسر المستهدفة بالدراسات من أجل إثراء النتائج.

- **أداة الدراسة:** تم تصميم أداة شبه مقننة لمقابلة الأشخاص الذين تواجههم تحديات تمنع استفادتهم من نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية، تحتوي الاداة على مجموعة من الأسئلة المفتوحة وفقً لنموذج " ديفيد جل" حيث يتم توجيهها للأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمراجعين لتلك المؤسسة، ومن ثم رصد إجاباتهم وتحليل مضمونها وفهمها وفقًا لنموذج "ديفيد جل"، ووفقًا للمعايير الرئيسة لهذا النموذج الذي ركز على الأبعاد المختلفة للسياسات، وتأثيرها على الفئات المستفيدة من السياسة، مما يتيح فهماً أعمق للتحديات والثغرات التي قد تواجه تطبيق النظام المطور،وتتمثل هذه المعايير في:

1- التحدي.
2- القضايا المجتمعية.
3- الأهداف والقيم.
4- الجوانب التطبيقية.
5- القوى المؤثرة.

– **صدق الأداة:** تم التأكد من صدق الأداة بعد الاطلاع على أبحاث سابقة في نفس المجال، وتحكيمها من زملاء، ومدى مناسبتها، والتعديل عليها بعد التطبيق الأولي لها.

– **تحليل النتائج:** تم استخراج نتائج الدراسة بالطرائق اليدوية، حيث تم ترتيبها ضمن جداول حسب ترتيب أسئلة الدراسة،-فقد تم حصر 18 تحدي- وكانت خطوات التحليل بناء على اختيار الموضوع والنصوص ذات العلاقة بالتحدي، ثم تحديد الفئات أو المفاهيم الأساسية. وقد ركّزت الدراسة على تحليل التحديات الفعلية الشائعة، التي تواجه المتقدمين، معتمدة على الخبرات الميدانية والدراسات السابقة، لتعزيز النتائج، ولتدعيم النظرة التحليلية، وللتحقق من مدى توافق مواد النظام مع ما يحدث في الميدان. وقد استُخدم نموذج ديفيد جل -وهو إطار تحليل يعتمد على التركيز على دراسة الفجوة بين احتياجات المستفيدين الفعلية والأهداف المعلنة للنظام، وتقييم أثر مواد النظام على الفئات المحتاجة، والنظر في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بعد تطبيق النظام- من أجل اقتراح تعديلات تساهم في رفع كفاءة النظام المطور، وتحقيق أهدافه لتحقيق التنمية الاجتماعية العادلة.

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

اتضح من نتائج الدراسة –التي استخدمت منهجية تحليل المضمون للوصول لأبرز التحديات في ضوء نموذج ديفيد جل- أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر على المتقدمين والمستفيدين من النظام المطور. وقد تم عرض هذه التحديات وتحليلها باستخدام نموذج ديفيد جل الذي يركز على تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية. يسعى هذا النموذج التعرف إلى الأبعاد المتعددة للسياسات، وإلى تأثيرها على المتقدمين والمستفيدين، مع التركيز على تحقيقها لأهدافها والقيم التي بنيت عليها. وتم التصنيف الموضوعي لهذه التحديات ومناقشتها وفق العناصر الخمسة للنموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع قائمة بالتحديات الشائعة وهي 18 تحدي، وتصنيف التحديات إلى ثلاثة أصناف تحديات تم معالجتها بشكل كامل، وتحديات تمت معالجتها بشكل جزئي، وتحديات لم تتم معالجتها، ومن ثم ربطها بنموذج ديفد جل. وهي التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي، مما أسفر عن آليات تساهم في معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطور، وبالتالي الوصول إلى جملة من التوصيات والإجراءات التحسينية. وقد اقترحت الدراسة توصيات محددة بهدف تحسين سياسات النظام المطور، وطرح طرائق مرنة وشاملة من أجل مساعدة الفئات المستهدفة وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية وليتمكن النظام الجديد من مواكبة التحديات المستجدة مع التغيرات. وهنا استعراض لتلك التحديات وتحليلها: (والعنصر الخامس تم مناقشته في توصيات الدراسة):

الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس ما التحديات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية في ضوء نموذج ديفيد جل.

جدول (1): يمثل التحديات التي تواجه المتقدمين للاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي المطور في المملكة العربية السعودية

رقم التحدي	طبيعة التحدي
الأول	**عدم منح الضمان للرجل ذي الدخل المحدود إذا كان عمره أقل من 60 عامًا**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الأولى في النظام المطور
الثاني	**حضور كبار السن والمرضى إلى الدوائر الحكومية**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدى فى المادة الثانية
الثالث	**صعوبة التحديثات المستمرة للبيانات وصعوبة التكيف معها**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الحادية والعشرون
الرابع	**استبعاد المستفيدين الذين يمتلكون سجلات تجارية**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي فى المادة الرابعة والسابعة عشر.
الخامس	**عدم استحقاق أبناء الزوجة السعودية من زوج أجنبي**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدى فى المادة السادسة فى النظام.
السادس	**عدم قبول الموظفين ذوي الدخل المحدود أو المتقاعدين**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي فى المادة الأولى فى النظام
السابع	**حرمان المستقلين عن المنزل من الضمان الاجتماعي**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي فى المادة السابعة فى النظام
الثامن	**عدم وجود ربط إلكتروني بين نظام الضمان الاجتماعي والمؤسسات الحكومية الأخرى**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدى فى المادة الثالثة فى النظام

باستخدام نموذج ديفيد جل لتحليل سياسات الضمان الاجتماعي وباستعراض أبرز التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي والمستفيدين منه من خلال أبعاد النموذج الأساسية تبين من الجدول رقم (1) أن هناك العديد من التحديات التي كانت تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور والمستفيدين منه، تم معالجتها وهي التي تم رصدها من خلال العرض السابق، حيث تم استعراض تلك التحديات من خلال عدة محاور مثل القضايا المجتمعية ذات العلاقة والأهداف والقيم المرتبطة بها والجوانب التطبيقية للتحدي والقوى المؤثرة فيه، وكان من أبرزها عدم تمكن الذكور دون سن الستين مساعدات الضمان، وقد تم حل هذه القضية بشكل جذري لان ضابط العمر لم يكن في مكانه لان هناك محتاجين تقل دخلهم غير كافي. وكذلك من القضايا التي تم حلها عدم قبو الموظفين بغض النظر عن دخلهم حتى لو لم يكن كافي لاحتياجات أسرهم والنظام المطور أنصفهم من خلال مقاييس دقيقة لتقدير الاحتياجات مقارنة بالدخل وعدد أفراد الأسرة.

كذلك حضور كبار السن الى الدوائر الحكومية يشكل تحدي كبير امام الذين يرغبون الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي حيث لا يستطيع الوصول الى تلك المؤسسة، كذلك من التحديات عدم تحديث البيانات المتوفرة في تلك المؤسسة علما ان البيانات وتحديثها قد يؤدي الى استفادة جزء من تلك الفئة التي حرمت سابقا من الاستفادة من هذا النظام.

كذلك موضوع استبعاد المستفيدين الذين يملكون سجل تجاري من هذا النظام قد يكون تحدي كبير حيث البعض منهم قد يفقد السجل فيما بعد.

الإجابة على تساؤل الدراسة الفرعي الاول:

- كيف يمكن تحليل التحديات الشائعة التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور بشكل **كامل** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

جدول (2): يمثل التحديات التي تم معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطوربشكل كامل

رقم التحدي	التحدي وفي أي مادة تمت معالجته	القضايا المجتمعية	الأهداف والقيم	الجوانب التطبيقية	القوى المؤثرة
الأول	**عدم منح الضمان للرجل ذي الدخل المحدود إذا كان عمره أقل من 60 عامًا**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الأولى في النظام المطور	حرمان الرجال ممن هم أقل من ستين سنة من الدعم يضاعف عليهم الضغط المعيشي.	جميع الفئات المحتاجة تحتاج إلى تحسين جودة حياتها، بصرف النظر عن اعمارهم.	النظام الحالي تعامل مع شريحة مهمة من المستهدفين.	النظام الذي يضطر لوضع العمر شرطًا رئيسيًا للاستحقاق.
الثاني	**حضور كبار السن والمرضى إلى الدوائر الحكومية**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الثانية	عملية التنقل تشكل عائقًا كبيرًا لكبار السن والمرضى.	عند عدم توفر البدائل يناقض الشمولية وخاصة لغير القادرين على الوصول.	الاعتماد على الحضور الشخصي لهذه الفئة يصعب عليهم.	عند غياب التكامل التكنولوجي غالبا يزيد من التحديات.
الثالث	**صعوبة التحديثات المستمرة للبيانات وصعوبة التكيف معها**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الحادية والعشرون	تحديث البيانات لكبار السن وذوي الإعاقة بشكل دوري يرهقهم.	العدالة الاجتماعية تقوم على تسهيل الإجراءات.	عدم توفر الأدوات السهلة لتحديث بيانات المستفيدين قد يزيد من التحديات.	قلة التكامل التكنولوجي والتقني بين الجهات.
الرابع	**استبعاد المستفيدين الذين يمتلكون سجلات تجارية**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الرابعة والسابعة عشر.	عملية افتراض أن مجرد وجود السجل التجاري ذلك يعني عدم الحاجة الدعم.	عدم معرفة نوع السجل التجاري للمستفيد ومقدار الدخل قد يعيق تحقيق العدالة.	ضعف آليات تقييم الدخل ومدى كفايته للأسرة الضمانية.	ضعف أو غياب التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.
الخامس	**عدم استحقاق أبناء الزوجة السعودية من زوج أجنبي**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة السادسة في النظام.	إهمال هذه الفئة قد يؤدي إلى عدم استقرار الأسرة.	استبعاد هذه الفئة يتعارض مع مبادئ العدالة الاجتماعية.	غياب أو ضعف الدعم عن هذه الفئة يقلص تكافؤ الفرص.	من الممكن أن تحسن أنظمة الأحوال الشخصية من هذا التحدي.
السادس	**عدم قبول الموظفين ذوي الدخل المحدود أو المتقاعدين**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الأولى في النظام	العدالة الاجتماعية تتطلب التعامل مع هذه الفئات.	جميع الفئات المحتاجة تحتاج إلى تحسين جودة حياتهم، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي.	ضعف معايير القياس المستمر للدخل الفعلي وكفايته.	حسن التنسيق بين وكالة الضمان والبرامج الاخرى.

رقم التحدي	التحدي وفي أي مادة تمت معالجته	القضايا المجتمعية	الأهداف والقيم	الجوانب التطبيقية	القوى المؤثرة
السابع	**حرمان المستقلين عن المنزل من الضمان الاجتماعي**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة السابعة في النظام	عدم دعم المستقلين يثني الشباب عن السعي للبحث عن الفرص التعليمية والعملية.	التعليم والعمل يتطلب تشجيع ودعم هذه الفئة.	النظام الحالي يعالج ذلك بتقدير الطلاب الدارسين.	العادات الاجتماعية التي تربط الاستفادة من الضمان بالتواجد مع الأسرة.
الثامن	**عدم وجود ربط إلكتروني بين نظام الضمان الاجتماعي والمؤسسات الحكومية الأخرى**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الثالثة في النظام	ضعف تكامل الخدمات خاصة بين المؤسسات قد يزيد معاناة المستهدفين.	ضعف الربط الإلكتروني قد يعطل تحقيق كفاءة تقديم الخدمات.	عدم وجود آلية للتكامل بين الجهات غالبا يؤدي إلى تأخير عملية استحقاق المستفيد.	عدم وجود التنسيق والتكامل بين المؤسسات ذات العلاقة.

باستخدام نموذج ديفيد جل لتحليل سياسات الضمان الاجتماعي وباستعراض أبرز التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي والمستفيدين منه من خلال أبعاد النموذج الأساسية تبين من الجدول رقم (2) أن هناك العديد من التحديات التي كانت تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور والمستفيدين منه، تم معالجتها وهي التي تم رصدها من خلال العرض السابق، حيث تم استعراض تلك التحديات من خلال عدة محاور مثل القضايا المجتمعية ذات العلاقة والأهداف والقيم المرتبطة بها والجوانب التطبيقية للتحدي والقوى المؤثرة فيه، وكان من أبرزها عدم من الذكور دون سن الستين مساعدات الضمان وقد تم حل هذه القضية بشكل جذري، لأن ضابط العمر لم يكن في مكانه لأن هناك محتاجين تقل دخلهم غير كافي. وكذلك من القضايا التي تم حلها عدم قبو الموظفين بغض النظر عن دخلهم حتى لو لم يكن كافيا لاحتياجات أسرهم والنظام المطور أنصفهم من خلال مقاييس دقيقة لتقدير الاحتياجات مقارنة بالدخل وعدد أفراد الأسرة. وسيتم استعراضها وتحليلها بشكل موسع عند مناقشة النتائج.

- **الإجابة على تساؤل الدراسة الفرعي الثاني:**

كيف يمكن تحليل التحديات الشائعة التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور بشكل **جزئي** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

جدول (3): يمثل التحديات التي تم معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطور بشكل جزئي

رقم التحدي	التحدي وفي أي مادة تمت معالجته بشكل جزئي	القضايا المجتمعية	الأهداف والقيم	الجوانب التطبيقية	القوى المؤثرة
الأول	**فصل معاش المطلقة والمرأة المعاقة بإقرار موافقة من عائل الأسرة إذا بلغت المرأة 35 عامًا**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة السابعة	يمثل اشتراط موافقة العائل ضغطًا اجتماعيًا وربما يعرض النساء المستحقات لبعض مخاطر استغلال السلطة الأسرية.	هذا الاشتراط قد يعيق تحقيق الاستقلالية والعدالة التي يهدف النظام إلى تحقيقها.	ربما يؤدي إلى عدم قدرة النساء على الاستقلالية المالية بسبب الاشتراط.	العوامل الاجتماعية والثقافية تزيد من هذا التحدي.
الثاني	**بقاء المستفيد في الضمان لفترة طويلة بسبب الخوف من فقدان الإعانة عند العمل**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الخامسة عشر	تحدث الاتكالية غالبا نتيجة الخوف من إيقاف الإعانة.	ضعف الحوافز قد يصبح عائقا أمام التشجيع على العمل.	نقص الحوافز المالية يؤدي إلى الاعتماد على الضمان.	غياب التنسيق بين سوق العمل وبرامج الضمان التمكينية.

رقم التحدي	التحدي وفي أي مادة تمت معالجته بشكل جزئي	القضايا المجتمعية	الأهداف والقيم	الجوانب التطبيقية	القوى المؤثرة
الثالث	**قلة استفادة المستفيدين القادرين على العمل من فرص التدريب والتأهيل**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الخامسة عشر	محدودية برامج التأهيل، قد يحد من إمكانية الخروج من دائرة الحاجة.	تمكين المستهدفين يحتاج إلى دعم فعال في التدريب والتأهيل والتوظيف.	نقص الحوافز التي تشجع على الاستفادة من تلك البرامج	ضعف البرامج التدريبية والتأهيلية المتاحة وضعف التنسيق بين الجهات
الرابع	**اعتماد صرف المبالغ وفقًا لآلية ثابتة تعتمد على عدد أفراد الأسرة وليس على درجة احتياجها أو حسب المستوى الاقتصادي لكل منطقة**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة السابعة	الأحوال المعيشية واختلافها بين المناطق يوجد تباين في الاحتياجات بين الأسر.	تحديد الاستحقاق المالي بدون مرونة قد يتعارض مع مفهوم العدالة الاجتماعية.	الاعتماد فقط على عدد أفراد الأسرة يضعف من تحقيق الأهداف.	غياب آلية تقييم تراعي الظروف الاقتصادية المحلية لكل منطقة.
الخامس	**ضعف دور الأخصائي والباحث الاجتماعي في تقدير الحالات الصعبة**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة الرابعة	تحجيم دور الأخصائي الاجتماعي غالبا يفضي إلى ضعف في تقديم حلول مناسبة.	العدالة الاجتماعية تقوم على التفريد لكل حالة.	الاعتماد على شركات مبتدئة عوضاً عن الأخصائيين الاجتماعيين يحد من جودة التقييم.	غياب التدريب والدعم الكافي للباحثين الاجتماعيين في الشركات قد يضاعف المشكلة.
السادس	**الحد المانع للدخل واستبعاد المستفيدين بناءً عليه**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة التاسعة	وجود الحد المانع يقلق الأسر، ويمنعهم من تحسين دخلهم، وذلك خوفًا من انقطاع الدعم.	الاستدامة الاقتصادية تتطلب مرونة أكبر في تنفيذ سياسة الحد المانع.	ضعف الآليات التي تسمح بمهلة قبل إيقاف الدعم.	اللوائح غير المرنة لا تراعي الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين الأسر الضمانية
السابع	**تأخر منح الضمان لأسرة السجين**، وقد تمت الإشارة إلى هذا التحدي في المادة السادسة في النظام	تضرر أسرة السجين التي تعتمد على المعاش عند بداية إيقاف العائل.	يفترض أن يكون استقرار الأسرة أولوية بغض النظر عن جرم العائل.	تأخير صرف المعاش يفاقم الصعوبات المعيشية للأسر.	غياب التنسيق والبيروقراطية بين الجهات ذات العلاقة.

باستخدام نموذج ديفيد جل لتحليل سياسات الضمان الاجتماعي، وباستعراض أبرز التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي والمستفيدين منه من خلال أبعاد النموذج الأساسية تبين من الجدول رقم (3) أن هناك العديد من التحديات التي كانت تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور والمستفيدين منه، تم معالجتها بشكل جزئي، وهي التي تم رصدها من خلال العرض السابق، حيث تم استعراض تلك التحديات من خلال عدة محاور مثل القضايا المجتمعية ذات العلاقة والأهداف والقيم المرتبطة بها والجوانب التطبيقية للتحدي والقوى المؤثرة فيه. وكان من أبرزها بقاء المستفيدين في الضمان الاجتماعي وعدم الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب التي يتيحها الضمان الاجتماعي وذلك لقلة الحوافز المعينة على الاستفادة، وغياب التنسيق بين الجهات، ولذلك كانت المعالجة بشكل جزئي. وسيتم استعراض هذ التحديات وتحليلها بشكل موسع عند مناقشة النتائج.

الإجابة على تساؤل الدراسة الفرعي الثالث: ما التحديات التي لم يتم معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطور بشكل **كامل** في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ديفيد جل حسب القضايا المجتمعية ذات العلاقة، والأهداف والقيم والجوانب التطبيقية، والقوى المؤثرة، والتحسينات المقترحة.

جدول (4): التحديات التي لم يتم معالجتها في نظام الضمان الاجتماعي المطور

رقم التحدي	التحدي، وفي أي مادة تمت معالجته	القضايا المجتمعية	الأهداف والقيم	الجوانب التطبيقية	القوى المؤثرة
الأول	**عدم النظر في ديون المستفيدين**، لم يجد الباحث أي مادة تتعلق بهذا التحدي في النظام المطور	عملية تراكم الديون على المستفيدين دون حل يزيد الأعباء المعيشية.	إهمال قضية الديون لا يتفق مع أهداف تحسين جودة الحياة للمستفيدين.	عدم وجود السياسات الواضحة التي تعمل على معالجة الديون	وجود برامج تمويل مكلفة تستهدف الفئة المحتاجة.

باستخدام نموذج ديفيد جل لتحليل سياسات الضمان الاجتماعي، وباستعراض أبرز التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي والمستفيدين منه من خلال أبعاد النموذج الأساسية تبين من الجدول رقم (4) أن هناك تحدّ واحد حسب علم الباحث، وهو الذي كان يواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي المطور والمستفيدين منه ولم يتم معالجته، وهو عدم النظر في ديون المستفيدين بالرغم من تأثراته السلبية على الوصول لمستوى الكفاف أو الاستفادة من برامج التمكين.

(a) مناقشة النتائج:

وِفق ما تم رصده في نتائج الدراسة بعد تطبيق نموذج ديفيد جل لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية على نظام الضمان الاجتماعي المطوَّر أتضح أنّ هناك العديد من التحديات التي واجهت المتقدمين. وقد أمكن من التحليل تصنيف هذه التحديات إلى ثلاث فئات أساسية، حيث تبين أنّ بعض التحديات قد جرت معالجتها بشكل كامل في النظام المطور، وتمت معالجة بعضها الآخر معالجة جزئية، وبقيت بعض التحديات دون أي معالجة صريحة في النظام المطور. وفيما يلي استعراضٌ للفئات الثلاث السابقة مع مناقشة موجزة لكل تحدّ:

أولًا: التحديات التي عالجها النظام المطوَّر بشكل كامل

يشتمل التصنيف الأول على أبرز التحديات التي استدركها النظام المطور بشكل كبير، حيث وفى بالمعايير التي أكد عليها ديفيد جل في نموذجه، حتى تقدم المساوات بشكل يحقق الأهداف التي من أجلها حُدِّث نظام الضمان الاجتماعي المطور، وهي كما يلي:

1. يُعَدّ **تعديل اشتراط العمر للرجل من ذوي الدخل المحدود** (وهو التحدي الأول في المجموعة الأولى) نموذجا على معالجةٍ مكتملة؛ إذ كان نظام الضمان الأسبق يتطلب بلوغ عمر ستين سنة ليُمنح مستحقات الضمان الذي منع فئة من الرجال ذوي الدخل المحدود من الاستحقاق رغم حاجتهم. وأتى نظام الضمان المطوَّر ليعطي الاستحقاق لكل مَن تنطبق عليه الشروط دون النظر لعمره. ويتفق هذا الإجراء مع أبعاد نموذج ديفيد جل في ضرورة إزالة العوائق النظامية والإجرائية التي تعيق حصول المتقدمين على الدعم، حيث حذف قيد العمر من النظام، وبذلك أزيل تحدٍّ يعيق الوصول إلى العدالة الاجتماعية المرتبطة بعمر المتقدم، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الأولى في النظام. وهذا يتوافق مع افتراضات النظرية التنموية. وقد أشار المشيخي (2012) إلى أن هناك حاجة إلى بعض التغييرات الجذرية لنظام الضمان الاجتماعي، هذه واحدة من أهمها، حيث أحدثت نقلة نوعية في نظام الضمان المطور.

2. **صعوبة حضور كبار السن والمرضى إلى المكاتب** :فتح النظام المطور فرصة التقديم إلكترونية والهاتفية من أجل التقديم، وذلك خفّف من الأعباء على الفئة المستضعفة، إذ إن وجود الدعم الميداني في بعض المناطق يساعد على استكمال الإجراءات عند الضرورة أو وجود حاجة للمساعدة أو الزيارة المنزلية، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الثانية. وهذا يتوافق مع افتراضات النظرية التنموية. وذلك يتفق مع ما توصل إليه الصغير (2012) من وجود بعض العقبات والتحديات والإجراءات التي تحول دون حصول بعض المستفيدين على المساعدة.

3. **صعوبة التحديثات المستمرة والمعقّدة:** أتاح النظام المطور فرصة التحديث الإلكتروني للطلبات، وهذا يتفق مع التحدي السابق، حيث يسر على الجميع توفير المتطلبات دون الحاجة للمراجعات الطويلة والمعقدة، وهذا يحقق معادلة العدالة الاجتماعية، ويسهّل الإجراءات ووصول الخدمة لمستحقيها، ويقلل من الحاجة للزيارات الميدانية، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الواحدة والعشرين، وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم، وقد أكدت العديد من الدراسات على ذلك مثل الصغير (2012) والخمشي (2011).

4. **استبعاد المستفيدين الذين يمتلكون سجلات تجارية:** وُضِع تطوير مهم يسمح لملاك السجلات التجارية بالاستفادة من الضمان إن كان دخلهم تحت مستوى الحد الضريبي للتجارة، وقد ساعدت طرق التحقّق الإلكترونية من الدخل على ضمان عدم استغلال النظام، وكذلك حماية المشاريع الصغيرة الناشئة ذات الدخل غير العالي، وهو ما ساعد على تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الرابعة عشرة والسابعة عشرة، وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الحمَّادي (2019) من الخوف من انقطاع الضمان عند الحصول على دخل حتى لو كان قليلاً، وكذلك ما أشار إليه القحطاني (2014) من أهمية تمكين المستفيدين من المشاريع

الصغيرة دون عوائق، ووضع الحوافز التشجيعية، مثل عدم توقف المساعدة عند وجود مصدر آخر بسيط للدخل.

5. **عدم استحقاق أبناء الزوجة السعودية من زوج أجنبي** : منح النظام المطور أبناء الزوجة السعودية المتزوجة من غير سعودي فرصة المعاملة بالمثل للسعوديين. وذلك يتوائم مع مبادئ العدالة الاجتماعية للرجال والنساء والدمج الأسري، وكذلك استفادتهم من البرامج الداعمة الأخرى، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة السادسة. وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. وقد أكدت الحمَّادي، (2019) على أن هناك استدراكات من الأفضل عملها في نظام الضمان من أجل مواكبة التغيرات المستجدة في المجتمعات المعاصرة ومنها ظهور زواج السعوديات من غير السعوديين واستفادة تلك الأسر من الضمان.

6. **قبول الموظفين ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين** : فتح هذا الاستدراك الفرصة أمام فئة كانت لا تحصل على مساعدة مهما كانت ظروفها الاقتصادية للاستفادة من المساعدة لسد احتياجاتها، عندما يكون دخلها أقل من الحد المانع. وذلك يتطلب متابعة دقيقة للتغيرات والتحسن الذي يطرأ على هذه الأسر؛ لأنها مؤهلة للتحسن السريع لما بحوزة أفرادها من عمل يمثل مصدر دخل، وأسرة جاهزة للتطوير والتحسين، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الأولى، وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. وهذا ما أكد عليه الحمَّادي والبار (2015) من أهمية تأهيل الأسر القادرة من خلال فرص التدريب والتأهيل من أجل تطوير أنفسهم والاستغناء عن مساعدة الضمان.

7. **حرمان المستقلين عن الأسرة من الضمان الاجتماع؛** أتاح نظام الضمان الاجتماعي المطوّر فرصة للطلاب المستقلين للحصول على الدعم، مما يحسّن من أوضاعهم. كما أن من الأفضل معاملة من أنفصل لأسباب اجتماعية أو غيرها ممن لم يتجاوز الضوابط المالية معاملة الطلاب، لتحقيق مصلحة الأسرة والشباب في الاستقلال وتطوير الأوضاع للأسرة ككل، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة السابعة. وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. وهذا ما أشار إليه المشيخي (2012) من ضرورة عمل التغييرات اللازمة لمواكبة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه الأسر.

8. **عدم ربط نظام الضمان الاجتماعي بجميع المؤسسات الحكومية:** وفرت الأتمتة والربط الإلكتروني لنظام الضمان الاجتماعي المطور مع الجهات الحكومية وغيره فرصة لتخفيف الأعباء على المتقدمين للضمان والمستفيدين منه وذلك خفف من الهدر المالي الذي يصرف على السعي للتسجيل في الضمان سابقا لتعدد الجهات والمتطلبات، مما يؤكد على عملية تسهيل الإجراءات وسرعة تقديم الخدمة، حيث سيفيد ذلك أيضا في عملية تمكين المستهدفين من التدريب والتأهيل والتوظيف والمشروعات الصغيرة، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الثالثة، وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم. وهذا من تسهيل الإجراءات التي دعت إليها الدراسات التي تمت الإشارة إليها، مثل دراسة الصغير (2012).

وقد تم معالجة تلك التحديات في نظام الضمان الاجتماعي المطور بشكل كامل، وذلك وفقا لتوجها نظرية الانظمة والارتباط الوثيق بالنظرية التنموية ونظرا للتغيرات التي حدثت في المجتمع السعودي المبني على ماسبق، ففي ظل رؤية المملكة 2030 والتحول من الرعوية إلى التنموية والتمكين هذا كان متوقع حيث تم تحديث النظام بعد مرور عدة سنوات على انطلاق الرؤية واتضاح معالمها وتوجهاتها وبروز أثرها على المجتمع السعودي بشكل عام، وليس المحتاجين فقط.

ثانيًا: التحديات التي عالجها النظام المطوَّر جزئيًا: يشمل التصنيف الثاني على أبرز التحديات التي أجريت عليها بعض الاستدراكات التي ظلت غير مكتملة بشكل يفي بالمعايير التي أكد عليها نموذج ديفيد جل وهي التمكين الاجتماعي، والشمولية، والعدالة، وليحقق النظام الأهداف التي من أجلها حُدِّث نظام الضمان الاجتماعي المطور، وهي كما يلي:

1. **اشتراط مو افقة العائل لفصل معاش المطلقة أو المرأة المعاقة:** ساهم النظام المطوَّر في بعض التعديلات لتسهيل إجراءات الحصول على المعاش للمعاقة والمطلقة، وبقي شرط موافقة العائل ما دامت تسكن مع الأسرة. وهو ما يحتاج إلى معالجة لتتحقق المصلحة لجميع أفراد الأسرة الضمانية، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة السابعة في النظام المطور. وهذا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم.

2. **طول بقاء المستفيدين في الضمان خوفًا من فقدان الإعانة:** يصنِّف النظام المطور المستفيدين إلى مجموعات: القابلون للتأهيل والقادرون على العمل، وغير القادرين على العمل، وهذه نقلة نوعية في النظام المطور، وخاصة إذا تم تفعيلها بشكل متميز، لكن لا زال ينقصها بعض الحوافز التي يفترض أن تلازم المراحل الانتقالية، وخاصة عند العمل مع المحتاجين ممن لديهم خوف وتردد من التفريط بالقليل الذي يأخذونه مقابل الكثير الذي يمكن أن يملكوه، فيبقون مترددين، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الخامسة عشرة. وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. وهذا يتفق ما أشار له الحمَّادي والبار (2015) من أن المستفيدين من الضمان الاجتماعي لا يُقبلون على العمل خوفا من فقدان مخصصات الضمان ثم لا ينجحون بالاستمرار بالعمل، ويفقدون الفرصتين.

3. **ضعف استفادة القادرين على العمل من برامج التدريب والتأهيل:** صنَّف النظام المطور الفئات الضمانية بوضوح ومنهم القادرين على العمل، وافتتح العيادات الاجتماعية، وبالرغم من ذلك لم يقدّم البرامج التدريبية والتأهيلية الكافية، وفي جميع مناطق المملكة، وهذا متطلب أساسي لنجاح العمل، كما أن هناك حاجة لوضع آليات تحفيزية مادية ومعنوية بشكل كافٍ لتحفيز المستفيدين على الالتحاق فيها، ومن ثم البقاء حتى الحصول على وظيفة أو افتتاح مشروع صغير، تمت الإشارة إلى ذلك في المادة السابعة عشرة. وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية

التنموية. وهذا مرتبط بالتحدي السابق. وهو ما أكدرت عليه دراسة الحمَّادي (2019).

4. **صرف المبالغ بناءً على عدد أفراد الأسرة فقط:**

5. تحسّنت في النظام المطور آليات تصنيف المتقدمين للضمان والمستفيدين منه بشكل واضح، ومع ذلك لم يصل النظام إلى الاعتماد على معايير فيها مرونة تأخذ في عين الاعتبار التفاوت المعيشي في المناطق الريفية والحضرية، وكذلك اختلاف تكاليف المعيشة من منطقة إلى أخرى .وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم. رغم التفاوت الواضح في المملكة، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة السابعة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن دخل الضمان لا يكفي (الغامدي، 2011؛ العمرو والسند، 2018)

6. **تقليص دور الأخصائي الاجتماعي:** منح النظام المطور للأخصائيين الاجتماعيين مزيدا من الصلاحيات، إلا إنه بعد تعاقده مع بعض الشركات المختصّة بالبحث الاجتماعي قلص من دورهم المباشر مع المستفيدين. وبالرغم من تميزه بخاصية الانجاز السريع في بعض الجوانب، إلا أن البحث الاجتماعي لا يزال بحاجة إلى العمق في دراسة الحالات، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة الرابعة، وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. وهو ما أشار إليه المشيخي (2012) عند حديثه عن أهمية دور الخدمة الاجتماعية في العمل مع المستفيدين.

7. **الحد المانع** : يلتزم النظام المطور بنظام موحّد للحد المانع، دون تقدير للاختلافات الواضحة في تكاليف المعيشة بين المناطق على مستوى المملكة، وقد ظلت الجهود العملية في هذه القضية غير واضحة، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة التاسعة، وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم. ولم يطلع الباحث على دراسة تتحدث عن هذه القضية بالرغم من أنها قضية وتحدٍّ جوهري، وذو أهمية قيِّمة.

8. **تأخر صرف الضمان لأسرة السجين:** حدّد النظام المطور مدة صرف المعاش من بداية تقديم الطلب بعشرين يوم، وهو تحسن واضح في إجراءات الصرف، وبالرغم من ذلك لا زالت أسر السجناء تعاني من تأخر صرف مساعداتهم بسبب ظروف إيقاف العائل، وعدم قدرته على الدخول على النظام وإعطاء الموافقة، كما تمت الإشارة إلى ذلك في المادة السادسة. وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. وعليه فهذه القضية تحتاج إلى تدخل سريع، حيث لم يطلع الباحث على دراسة تناقش هذه القضية الجوهرية.

وقد تم معالجة تلك التحديات في نظام الضمان الاجتماعي المطور بشكل جزئي ،وذلك وفقا لتوجها نظرية الأنظمة والارتباط الوثيق بالنظرية التنموية ونظرا للتغيرات التي حدثت في المجتمع السعودي المبني على ما سبق، ففي ظل رؤية المملكة 2030 والتحول من الرعوية إلى التنموية والتمكين بعد مرور عدة سنوات على انطلاق الرؤية واتضاح معالمها وتوجهاتها وبروز أثرها على المجتمع السعودي بشكل عام، وليس المحتاجين فقط. وغالبا عند صناعة مثل هذه التحولات الاقتصادية يصحبها بعض العقبات الاجتماعية التي تستمر وتحتاج إلى مراجعات من أجل الوصول للوضع الامثل.

ثالثًا: التحدي الذي لم يشمله النظام بالمعالجة

يشتمل التصنيف الثالث على أبرز تحدٍّ لم يتعامل معه النظام المطور، فبالرغم من التعديلات الجوهرية التي تم إدخالها على النظام المطور إلا أنه لم يتطرق بشكل واضح لقضية النظر في ديون المستفيدين، فظلت تلك الاستدراكات غير مكتملة بشكل يفي بالمعايير التي أكد عليها نموذج ديفيد جل، وهي التمكين الاجتماعي، إذ لم يتناول النظام المطوَّر بصورةٍ صريحة مسألة **عدم النظر في ديون المستفيدين** (التحدي الوحيد في المجموعة الثالثة). وحيث إن الديون تعدُّ عاملًا أساسيا في أعباء الأسر المحتاجة، فإنها قد تؤدي إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة تعيق مهمة الخروج من دائرة الفقر. ففي نموذج (جل)، تقتضي العدالة الاجتماعية أن تتوفر آليات تمويل جماعي أو برامج لإعادة جدولة الديون للمستفيدين بشكل معقول وضمن منظومة الضمان المطور، حتى يمكن تجنّب تزايد الأعباء المالية عليهم. فهذه فجوة في النظام تحتاج إلى معالجة بطريقة احترافية تفي بالغرض، بحيث لا تشكل ثغرة تُستغل من قِبل المحتاج لهذه الوقفة وغيرها. لا يمكن أن تقاس ظروف المستفيدين الاقتصادية بمستوى دخلهم الرسمي فقط، وإنما يمكن ذلك بقياس حجم الالتزامات المالية عليهم.

ومن منظور نموذج جل، فإنّ تكامل السياسة الاجتماعية يتطلب النظر في مختلف العوامل التي قد تحوّل معاش الضمان الاجتماعي إلى أداة ذات أثر محدود في تحسين أوضاع المستفيدين، أو إلى دَعم غير كافٍ فلا يخرج المستفيدين من دائرة الفقر المرتبطة بالديون، وهذا لا يتوافق مع افتراضات نظرية النظم والنظرية التنموية. ولم يقف الباحث على مواد في النظام المطور تتحدث عن هذه القضية، لذا -وهنا تبرز أهمية ذلك- وجب العمل على دمج الديون من ضمن جوانب المعالجة في النظام المطور ولوائحه وبرامجه، ويمكن أن يتم ذلك عبر توفير طرق سداد مرنة أو عبر تمويلٍ اجتماعي يتناسب مع وضع المستفيدين، وبالقيام بذلك يمكن معالجة هذه الثغرة وبالتالي ضمان فاعلية أفضل لمنظومة الضمان الاجتماعي المطور في تمكين فئات المستفيدين من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من أجل التنمية المستدامة.

تبين من نتائج الدراسة وتحليلها أن نظام الضمان المطوَّر نجح في إيجاد تغييرات ذات قيمة في أغلب التحديات، فقد تمكّن من إزالة بعض العوائق التنظيمية التي كانت تحرم بعض الفئات من الحصول على مساعدة الضمان، مثل تعديل اشتراط العمر للرجال من ذوي الدخل الذي لا يصل للحد المانع، وفي مقابل ذلك، وُجِدت بعض التحديات التي تم تناولها بشكل جزئي، مثل طريقة تحديد المساعدات وفقا لعدد أفراد الأسرة. أمّا قضية التعامل

مع ديون المستفيدين، فقد بقيت دون معالجة، وذلك يظل فجوة بارزة في التوجّه العام الساعي إلى تمكين المستفيدين بطرق احترافية تحفظ كرامتهم وتخرجهم من دائرة الحاجة.

وقد عكس ما سبق، حسن أداء نظام الضمان الاجتماعي المطور، وما تم فيه من نقلات نوعية، في ظهور بعض معايير ومبادئ نموذج ديفيد جل، مثل تمكين الفئات المحتاجة، وتحقيق العدالة، وتجاوز الإجراءات المعوِّقة للتمكين، وفي ذات الوقت يبيّن أهمية المراجعة التطويرية المستمرة والدورية للنظام وللوائحه التنفيذية وللبرامج الساعية لتحقيق الأهداف، حيث إن القيام بذلك يساعد على معالجة جوانب القصور المتبقية، ويحقق العدالة الاجتماعية المنصفة للغالبية العظمى من المستحقين.

لا شك أن نتائج هذه الدراسة ستساهم في تمكين الاخصائيين الاجتماعيين والعاملين في الضمان الاجتماعي من التعرّف على أبرز التحديات التي تواجه المتقدمين للضمان الاجتماعي والمستفيدين منه، والكيفية التي تمت من خلالها معالجتها واستدراكها في نظام الضمان الاجتماعي المطور، كما أنها ستساعدهم على معرفة أبرز أسباب عدم حصول بعض المستفيدين على بعض الخدمات، وبقاء بعض المستفيدين القادرين على العمل في الضمان الاجتماعي بالرغم من القدرات والامكانات التي يملكونها، كما أنها ستساعد في تحديد أبرز التحديات التي تؤدي إلى عدم فاعلية البرامج المقدمة من الضمان الاجتماعي. ومن أبرز المقترحات العملية التي تم التوصل إليها ما يلي:

- التعاون مع جمعيات نقل المسنين والمعاقين لتوفير حلول ملائمة. تقديم حوافز مالية لفترة انتقالية بعد التوظيف مثل بقاء المعاش لفترة بعد العمل.
- تطوير آليات لدعم المستفيدين في مرحلة الانتقال من الاعتماد على الضمان إلى العمل. توفير برامج تدريبية لدعم المستفيدين في تطوير مشاريعهم التجارية.
- تصميم نظام مرن يراعي الفروقات الاقتصادية بين المناطق.
- إجراء تقييم دوري لتكاليف المعيشة في المناطق المختلفة لتحديد المخصصات بشكل أكثر دقة.
- توظيف الذكاء الاصطناعي واستخدامه لتحليل بيانات المستفيدين من أجل تمكينهم.
- العمل على مراجعة الحد المانع بشكل دوري وفقًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

إن مما لا شك فيه أن معرفة هذه التحديات والمقترحات سوف يساهم في سهولة الدخول في الضمان والخروج منه والعودة إليه، لأن دورة الدخول والخروج تتم بشكل شهري بمجرد انطباق الشروط أو عدم انطباقها. وقد ظهرت بعض التحديات الجديدة المرتبطة بالتقنية، تلك التي قد يعاني منها المستفيدون من النظام المطور، وذلك عائد ربما لطبيعة الأنظمة الإلكترونية الحديثة في بعض التحديات، وفي البعض الآخر من التحديات قد يعود لعدم فهم المستفيدين لبعض متطلبات النظام المطور، وهذا يتطلبَّ من القائمين على النظام مراعاة المراحل الانتقالية والتطورية للأنظمة ولوائحها وبرامجها.

التوصيات:

وبناء على نتائج الدراسة ومناقشتها فقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات التي قد تساهم في تحسين الاوضاع المعيشية للمتقدمين على نظام الضمان الاجتماعي والمستفيدين منه، وبالتالي فإن العمل بهذه التوصيات سيحسن من جودة النظام وبالتالي جودة حياة المستفيدين ليصبحوا أعضاء منتجين نافعين لأنفسهم ومجتمعهم ومساهمين في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

1. بيَّنت النتائج أن اشتراط موافقة عائل الأسرة قد يؤدي إلى تعطيل استقلالية المرأة المعاقة أو المطلقة، كما أن هذا الاشتراط يشكل ضغطًا على المستحقين ويعرِّضهم للاستغلال، وعليه فإنه يفضل العمل على تعديل اللوائح التنفيذية للنظام المطور لتساعد على فصل معاش المعاقة والمطلقة عند الحاجة.
2. أوضحت النتائج أن هناك خوفا من بعض المستفيدين من فقدان الإعانة عند العمل مما يجعلهم يرغبون بالبقاء في الضمان، وذلك قد يعيق الاستدامة وأهدافها، لذلك فإنه يقترح عرض بعض الحوافز المالية للمراحل الانتقالية للقادرين على العمل، وذلك للاستمرار في العمل.
3. بيَّنت النتائج أن نظام الضمان الاجتماعي المطور يسمح للمستفيدين بحيازة سجلات تجارية بشرط أن لا تكون ذات دخل ضريبي، ومع ذلك لم يتم توفير الدعم الكافي ليساهم في استدامة المشاريع، لذلك فإنه يقترح تقديم دورات تدريبية وتثقيفية من أجل تأهيل مستفيدي الضمان والذين لديهم سجلات تجارية بدخل منخفض.
4. أوضحت النتائج غياب المعالجة لمشكلة ديون المستفيدين، وذلك قد يزيد من أعبائهم الاجتماعية مما يعطل تحسن وضعهم الاقتصادي، وعليه فإنه يقترح هنا إعداد برامج إقراض اجتماعي وبشروط يسيرة لمساعدتهم في تسديد الديون.
5. أوضحت النتائج أن النظام المطور يتعامل مع المستفيدين بطريقة شبه موحدة، إذ لا ينظر في اختلاف احتياجاتهم، أو في مستوى معيشتهم المتفاوت حسب اختلاف المناطق، لذلك فإنه يفضل إعادة دراسة نظام الحد المانع من أجل أن يؤخذ بعين الاعتبار اختلاف المناطق وتفاوت مستوياتها الاقتصادية.

6. أوضحت نتائج الدراسة أن الصرف للمستفيدين وفق طرائق ثابتة قد لا يراعي احتياجات المستفيدين المختلفة، مما يؤدي إلى اختلاف في تحقيق العدالة بين الأسر الضمانية، فيقترح إعادة النظر في آليات إعطاء المساعدات الضمانية لتصبح مبنية على الاحتياجات الفعلية بدلًا من الاعتماد على عدد الأفراد.
7. أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التحديات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين عند تقديم خدماتهم، وذلك يتطلب تأهيلهم بطريقة أفضل من أجل مواكبة التغيرات في نظام الضمان المطور، وهنا يُقترح طرح برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في الضمان الاجتماعي، وذلك من أجل تحسين مهاراتهم في التعامل، وكذلك منحهم مزيدا من الصلاحيات من أجل تقدير الحالات الصعبة.
8. أظهرت النتائج أن برامج التأهيل ما زالت فيها فرص للتحسين من أجل تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك يؤثر على تحقيق أهداف الاستدامة. فيقترح من أجل تحسين ذلك العمل على تعزيز استراتيجيات التأهيل للضمانيين القابلين للتدريب والتأهيل من أجل أن يصبحوا جاهزين لسوق العمل.

الخلاصة

بناءً على ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة من خلال تحليل التحديات التي تعاني منها الأسر الضمانية ذات العلاقة بنظام الضمان الاجتماعي المطور ولائحته التنفيذية، وخاصة فيما يتعلق بالدخول للنظام المطور والخروج منه، تم التوصل لعددٍ من التحديات التي تمت معالجتها، وعدد آخر من التحديات التي تم معالجتها بشكلٍ نسبي، وتحدٍّ واحدٍ لم تتم معالجته وهو المتمثِّل في عدم التعامل مع الديون التي قد تثقل كاهل الأسر المحتاجة، وتقلل من فرص الاستثمار الأمثل للمساعدات المقدمة من الضمان، وتقلل من فرص تمكين القادرين منهم، تلك التي استهدفها النظام المطور بشكل واضح.

وعليه، فقد اتضح وجود عدد من العقبات التي تعيق المتقدمين للضمان والمستفيدين منه، وتؤثر على تمكين الأفراد والأسر الضمانية، الأمر الذي يستدعي النظر في مثل هذه المشكلات لدى الأسر الضمانية، والعمل على تعديلها بشكل دوري يمكِّنها مواكبة التغيرات العالمية والمحلية التي تركز على ما يملكه المحتاجون من قدرات، وتعمل على تنميتها، أكثر تركيزها على ما يفتقدونه من قدرات.

وقد خلص الباحث إلى أهمية النظر في عمل تحليلٍ معمَّقٍ لعمل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الضمان الاجتماعي وما يواجهونه من تحديات في ظل فاعلية النظام المطور ولائحته التنفيذية، ومن ثم العمل على معالجة أي تحديات بصورة تتلافى الكثير من المَواطن التي تحتاج إلى تحسين في الأنظمة السابقة والحالية، وتجعل منه نظاماً ممكِّناً للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي والمتقدمين له، وللأخصائيين الاجتماعيين العاملين معهم.

بيان التمويل:
عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (IMSIU) (رقم المنحة IMSIU-DDRSP2502)

المصادر والمراجع

أبو زيتون، ن. وأبوتاية، ع. (2024). وأقع المرأة في القطاع غير الرسمي في المجتمع الأردني: دراسات سوسيولوجية في جنوب الأردن. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 51(4)، 1-17.

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الأيسا). (2008). إضاءات على السياسة الاجتماعية (1) الضمان الاجتماعي قضايا أساسية تتعلق بالسياسات، 1-3.

الجهني، ت. وضيف الله، م. (2021). المشكلات التنظيمية للمرأة السعودية العاملة ف القطاع الخاص في مدينة الريا: دراسة ميدانية. *مجلة شؤون اجتماعية*، 38(151).

الحمادي، أ. (2019). *مبادرات لتمكين الأسر الضمانية في ضوء رؤية المملكة 2030*. رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الحمّادي، ح. ع. والبار، أ. ع. (2015). *خصائص المستفيدين من الضمان الاجتماعي: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

حمزة، أ. إ. (2015). *المدخل إلى الخدمة الاجتماعية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، الأردن.

الخطيب، س. ع. (2009). *الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي*. ورقة عمل مقدمة في ندوة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

الخمشي، س. (2011). *فعالية المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب دراسة تطبيقية على مناطق المملكة العربية السعودية*.

الخمشي، س. (2019). *السياسات الاجتماعية*. دار المقحم. الرياض.

الرومي، ع. (2008) التحولات في نظريات النمية من منظور نقدي. *مجلة الاجتماعية. الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية*. جامعة الامام

محمد بن سعود الاسلامية. العدد الأول.
شعشوع، ح. والشهري، م. (2019). التحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص: دراسة ميدانية. مركز جيل البحث العلمي. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (49)، 39-54.
الصغيّر، ص. (2012). *قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون*، وزارة الشؤون الاجتماعية المملكة العربية السعودية.
العمرو، ب. والسند، ح. (2018). *تحديد احتياجات الأسر الفقيرة في الضمان الاجتماعي: دراسة مطبقة على مكاتب الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض*. الرياض: جامعة نورة بنت عبد الرحمن، مركز بحوث كلية الخدمة الاجتماعية.
العوودة، أ. (2019). التكلفة السوسيو-اقتصادية للتمييز ضد المرأة في سوق العمل الأردني. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 46(3) 1-20.
الغامدي، س. (2011). *مدى إشباع المخصصات الضمانية للحاجات الأساسية للمستفيدات من منظور الخدمة الاجتماعية*. رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.
القحطاني، س. (2014). *تقويم فاعلية المشروعات الصغيرة المدعومة من الصندوق الخيري الاجتماعي نموذجا*. رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
المشيخي، ع. أ. (2012). *بعض مشكلات نظام الاستحقاق للضمان الاجتماعي من وجهة نظر المهنيين والمستبعدين ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها*. رسالة ماجستير. جامعة الملك سعود. الرياض، المملكة العربية السعودية.
المعيوف، هـ. (2013). *دور الخدمة الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة للمرأة المعيلة في المجتمع السعودي*. رسالة ماجستير. بريدة: جامعة القصيم.
نظام الضمان الاجتماعي المطور. (2022). الموقع الرسمي. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/decisions-and-regulations/regulation-and-procedures/950807

References

Abu Zetun, N. A., & Abutayeh, A. M. (2024). The reality of working women in the informal sector in Jordanian society: A sociological study in southern Jordan. *Dirasat: Human and Social Sciences, 51*(4), 1–17. https://doi.org/10.35516/hum.v51i4.3859

Alhammadi, H. A. (2024). The effects of training, employment, and small business on empowering beneficiaries of social security. *Pakistan Journal of Life and Social Sciences, 33*(2).

Arthur van de Meerendonck, A., de Graaf, A., Schmidt-Benz, C., Kulke, U., & Hagmeijer, K. (2021). *The impact of social security on poverty: A review of recent research* (2nd ed.). United Nations Research Institute for Social Development.

Cantillon, P. (2016). *The impact of social security on poverty in rich welfare states: Gaps in the post-war policy model, future prospects 1*. Herman Deleeck Centre for Social Policy, University of Antwerp; United Nations Research Institute for Social Development.

Frankel, K., Kropf, N., & Greene, R. R. (2017). A systems approach: Addressing diverse family forms. In *Human behavior theory* (pp. 173–206). Routledge.

Gil, D. G. (1992). *Unravelling social policy*. Rochester, NY: Schenkman Books.

Guest, G., MacQueen, K. M., & Namey, E. E. (2012). *Applied thematic analysis.* SAGE Publications. https://doi.org/10.4135/9781483384436

Hamza, A. I. (2015). *Social planning* (1st ed.). Amman, Jordan: Dar Almasirah for Publishing and Distribution.

Joudah, A. (2002). Focus group method and its uses in social research. *Faculty of Arts Journal*, Ain Shams University, Cairo.

Kunnen, E. S., De Ruiter, N. M., Jeronimus, B. F., & Van der Gaag, M. A. (Eds.). (2019). *Psychosocial development in adolescence: Insights from the dynamic systems approach.* Routledge. https://doi.org/10.1192/bjp.112.483.211

Missimer, M., Robèrt, K. H., & Broman, G. (2017). A strategic approach to social sustainability – Part 1: Exploring the social system. *Journal of Cleaner Production, 140*, 32–41. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2016.03.170

Morris, D. (1979). *Measuring the condition of the world's poor: The physical quality of life index.* New York, NY: Pergamon Press. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000037164

Paramjit Singh Jamir Singh, & Azlinda Azman. (2022). System theory and ecological approach in social work practice: An actual case illustration. *Asian Social Work Journal, 7*(6), 24–33. https://doi.org/10.47405/aswj.v7i6.232

Streeten, P. (1979). *The dynamics of the new poor power in a world divided: The less developed countries in the international economy*. Cambridge University Press. https://www.ircwash.org/sites/default/files/Streeten-1981-First.pdf

Turner, F. J. (Ed.). (2017). *Social work treatment: Interlocking theoretical approaches.* Oxford University Press.